Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 219-231
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.12

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The Role of Oil Price Fluctuations on Public Debt in Iraq after 2004

Ayoub Khalil Allawi*, Ibrahim Abdullah Jassim
College of Administration and Economics, Tikrit University

Keywords:
Oil price fluctuations, public debt.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 27 Jul. 2023
Accepted 30 Aug. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ayoub Khalil Allawi
College of Administration and Economics, Tikrit University

Abstract: The study aims to analyze the developments in oil prices in the Iraqi economy in light of the fluctuations in oil prices, by relying on the auto-regression methodology for automatically distributed slowdown periods for the purpose of measuring the impact of fluctuations in oil prices on debt in Iraq during the period 2004.

The study reached a number of results, the most important of which is that the Iraqi economy takes the status of rentier through its heavy dependence on the oil sector in financing its revenues and that fluctuations in oil prices lead to fluctuations in public revenues, which leads to imbalances in the structure of the public budget that make its deficit significantly in the event of low oil prices, and that internal and external debts are caused by frequent deficit in the government's general budget due to fluctuations in oil revenues.

The study recommended that Iraq must follow economic policies that contribute to economic diversification by raising the level of production, as well as following a policy of financial control of indebtedness (public debt base) so that public debt does not exceed 60% of GDP and that most of the debt is directed to investments by relying on the (golden rule) of financial adjustment in order to raise the level of economic growth that drives economic activity and raises the level of employment and export and diversifies sources of income.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 219-231
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.12

دور تقلبات أسعار النفط على الدين العام في العراق بعد عام 2004

ايوب خليل علاوي **ابراهيم عبدالله جاسم**
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل التطورات الحاصلة في أسعار النفط وانعكاسها على الدين العام في الاقتصاد العراقي في ظل التقلبات الحاصلة في أسعار النفط، من خلال الاعتماد على التقلبات الحاصلة في أسعار النفط والصدمات وما ينتج عنها من تأثير على ارتفاع نسبة الدين العام في العراق خلال المدة 2004.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها إن الاقتصاد العراقي يتخذ صفة الريعية من خلال اعتماده الكبير على القطاع النفطي في تمويل ايراداته وإن التقلبات في أسعار النفط تؤدي إلى حدوث تقلبات في الايرادات العامة مما تؤدي إلى حدوث اختلالات في هيكل الموازنة العامة تجعل عجزها بشكل كبير في حالة انخفاض أسعار النفط، وإن الديون الداخلية والخارجية ناجمة عن عجز متكرر في الموازنة العامة للحكومة بسبب التقلبات الحاصلة في الايرادات النفطية.

وأوصت الدراسة بأنه يجب على العراق اتباع سياسات اقتصادية تساهم في التنويع الاقتصادي من خلال رفع مستوى الانتاج، فضلاً عن اتباع سياسة الضبط المالي للمديونية **(قاعدة الدين العام)** بحيث تجعل الدين العام لا يتجاوز نسبة 60% من الناتج المحلي الاجمالي وإن توجه أغلب الديون إلى الاستثمارات من خلال الاعتماد على **(القاعدة الذهبية)** للضبط المالي بغية رفع مستوى النمو الاقتصادي الذي يحرك النشاط الاقتصادي ويرفع مستوى التشغيل والتصدير وينوع من مصادر الدخل.

الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار النفط، الدين العام.

المقدمة

يعد النفط من أهم الموارد الاقتصادية على مستوى العالم خاصة البلدان الريعية التي تعتمد عليه بشكل كبير ومنها العراق الذي تكون الإنتاجية لديها مسيطر عليها من قبل القطاع النفطي تعرضت أسعار النفط العالمية للكثير من التقلبات ويرجع تقلب أسعار النفط المعروف باسم الصدمة النفطية، إلى العديد من الأسباب والتي يرتبط معظمها بالنمو الاقتصادي والعوامل المتعلقة بالعرض، مثل الاقتصاد وما ينتج عنه من زيادة في الطلب، أو عدم القدرة على النمو.

ويعد العراق أحد البلدان الريعية أي يعتمد على (النفط) في صادراته بشكل كبير، كما إنه يساهم مساهمة كبيرة في تمويل الموازنة السنوية للحكومة، وبالتالي فأن تقلبات أسعار النفط سوف تؤثر على حجم الايرادات من الصادرات النفطية ومن ثم تأثر على مصادر تمويل الموازنة العامة، كما إن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وضعف في الجهاز الانتاجي وبالتالي فأن انخفاض الصادرات النفطية أو أسعار النفط سوف تأثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد العراقي.

ويعد الدين العام احدى أدوات السياسة المالية والذي يعبر عن العجوزات المتكررة في الموازنة العامة للحكومة ويعد عبئاً كبيراً على جميع الاقتصادات المتقدمة منها والنامية وتلجأ لهُ الحكومات في حالة وجود عجز في موازنتها الحكومية ويتقسم الدين العام على دين داخلي ودين خارجي، وتعد مشكلة الدين الخارجي من أهم المشاكل التي تعاني منها الاقتصادات في الدول المختارة

بسبب الاختلالات المالية التي يسببها والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الاختلالات الهيكلية والتي يعاني منها اقتصاديات تلك الدول. تناول البحث المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمفاهيمي للدراسة أما المبحث الثالث الجانب العملي والمبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. اشكالية الدراسة: يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات منخفضة الانتاجية نتيجة اعتماده على الايرادات النفطية في تمويل موازنته العامة، وبالتالي أن انخفاض أسعار النفط ستؤدي الى لجوء الى الدين الخارجي (الحكومي) مما يرفع من مستوى الدين(الحكومي) بشكل كبير، خاصة أن أسعار النفط عرضة للتقلبات نتيجة مجموعة عوامل خارجية وداخلية فضلاً عن ديناميكية العرض والطلب على النفط على مستوى العالم وبالتالي فأن رفع مستوى الدين(الحكومي) يشكل عبئاً على الاقتصاد العراقي وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي: هل تقلبات أسعار النفط لها تأثير على الدين العام في العراق؟

ثانياً. فرضية البحث: ينطلق البحث من افتراض أساسهُ وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط والدين العام في العراق وتأثير هذه العلاقة في ارتفاع نسبة الدين الداخلي والخارجي.

ثالثاً. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أن النفط مصدر مهم وحيوي وأساسي للطاقة واكتسب اهمية لترسيخ العلاقات الاقتصادية والمالية والسياسية بين الدول كونه مصدر ناضب قابل للانتهاء فاغلب الدول الريعية تعتمد على النفط في تمويل ايراداتها العامة، واكتسب بالبحث أهميته من حيث بيان دور التقلبات الحاصلة في أسعار النفط على الدين العام لدول مختارة نظراً للأهمية البالغة التي تكتسبها الموارد النفطية في الوقت الحالي وفي المستقبل في هذه البلدان.

رابعاً. أهداف البحث: يهدف البحث إلى التحقق من الآتي:

1. دراسة الإطار النظري لكل من اسعار النفط والدين العام.
2. تحليل التطورات الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية في العراق في ظل التقلبات الحاصلة في أسعار النفط.

سادساً. الحدود الزمنية والمكانية:

1. **الحدود المكانية:** تم الاعتماد على مؤشرات الاقتصاد العراقي.
2. **الحدود الزمنية:** تم الاعتماد على المدة (2004-2021) كون الاقتصاد العراقي قد انفتح على العالم الخارجي بعد عام 2003.

سابعاً. هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة وكانت المباحث كالآتي: تضمن **المبحث الأول:** الإطار النظري لأسعار النفط والدين العام وكان **المبحث الثاني** بعنوان: تحليل العلاقة الترابطية بين أسعار النفط والدين العام في العراق خلال (2004-2021)، فيما تضمن المبحث الثالث الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الثاني: الإطار النظري لأسعار النفط والدين العام

أولاً. مفهوم سعر النفط (The concept of oil price): إن مصطلح النفط الخام (Petroleum) يرجع إلى كلمة أصلها لاتيني وتتكون من جزئيين فكان الجزء الأول (Petr) وتعني الصخر والجزء الثاني (oleum) وتعني الزيت، بذلك فأن الكلمة كلها تعني زيت الصخر، والنفط يعبر عن مادة الكاربون المتكونة من المواد العضوية التي تحللت وبقيت مضغوطة تحت سطح الأرض ومن من

بقايا الحيوانات البحرية لمدة زمنية طويلة تصل إلى ملايين من السنوات القديمة وتحولت إلى سوائل كربوهيدراتية لزجة يطلق عليها بمصطلح (النفط الخام) (عبيد، 2015: 33).

وتعبر كلمة النفط بمفهومها الواسع على جميع الترسبات المتكونة في باطن الأرض بشكل طبيعي (العبيدي، 2022: 22).

ثانياً. العوامل المؤثرة في أسعار النفط The Effectiveness Factors in Oil Prices: هنالك العديد من العوامل المؤثرة في النفط أهمها هي (عمر وبولرباح، 2020: 396):

1. **العرض العالمي:** تعد قوى الطلب والعرض والطلب في الأسواق الدولية من العوامل الاساسية التي تؤثر في أسعار النفط، وهنالك العديد من العوامل تؤثر وتكون متأثرة بقوى الطلب والعرض وتكون متحكمة في الأسعار، كما أن هنالك الكثير من العوامل المؤثرة في جانب العرض والمتمثلة بكمية الخزين من النفط.
2. **الطلب العالمي:** أن الطلب العالمي على النفط يعتمد على نسبة نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع معدل السكان، وقد أثر ارتفاع مستوى سعر النفط إلى مستوى قياسي في النصف من عام 2008 إذ بلغ 147 دولار للبرميل الواحد، وإن هذا الارتفاع أثر سلباً على الاقتصاد العالمي ككل، وبالتالي قد ادى الى تخفيض الطلب على النفط على المستوى العالمي كما إن انخفاض أسعار النفط انخفاض كبير أي إلى أقل من 40 دولار للبرميل الواحد قد يوقف عملية الاستثمارات في العديد من مشاريع النفط.

وضح كيف يسهم النفط في سوق الطاقة ومستقبل الصناعة:

ثالثاً. مفهوم الدين العام The Concept of Public Debt: يعد الدين احدى المصادر الهامة التي يتم من خلالها تمويل الايرادات العامة للحكومة، ويتم اللجوء إلى سياسة الدين العام عندما تكون لحكومة عاجز عن تمويل نفقاتها وخاصة عن طريق الضرائب، وبالتالي تقوم الحكومة بالاستدانة عن طريق المؤسسات المحلية والدولية، ويتمثل الدين العام بالاقتراض الحكومي لسنة سابقة وبالتالي يكون بشكل تراكمي وليس بشكل تدفقات (كاظم وعلون، 2020: 337).

كما ويعرف الدين العام على أنه مجموع الأموال التي تم اقتراضها من مصادر خارجية أو داخلية والتي تستخدم لأغراض تمويل النفقات الموازنة العامة للحكومة، عن طريق الاقتراض من قطاعات اقتصادية محلية وهذا يرفع من مستوى المديونية بالعملة الوطنية (دين داخلي)، أو الالتجاء إلى الاقتراض من المؤسسات العالمية مثل (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) أو من مصارف عالمية وهذا يرفع من مستوى (الدين الخارجي)، وإن مجوع الدين الداخلي والخارجي يدعى بأجمالي الدين العام (العاني، 2018: 41).

رابعاً. أثار الدين العامThe Effect of Public Debt: هنالك العديد من الآثار الاقتصادية للدين العام على الدول المستدينة وتتلخص هذه الآثار في (التحليل التقليدي) لتأثيرات الدين الحكومي الذي يعكس النموذج السائد بين الاقتصاديين المختلفين، ويتبنى هذا النهج النموذج السائد بين الاقتصاديين وصانعي السياسات النظرة الكينزية لعجز الميزانية على المدى القصير والذي يتم تمويله من خلال السندات الحكومية التي تعزز النشاط الاقتصادي من خلال النفقات الحكومية التي تحفز الطلب الكلي في سياق الأسعار والأجور التي تفترض الثبات على المدى القصير، أما على المدى الطويل فيتمسك الاقتصاد بالنظرة الكلاسيكية، لأنه يتقلص الدين الحكومي من مخزون رأس المال ويقلل الإنتاجية وبالتالي يصبح النشاط الاقتصادي في حالة انكماش وفقًا ل Hans، فإن هذه التأثيرات تمر عبر مجموعة متنوعة من القنوات حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع الديون إلى (بنتور، 2018: 10-11):

1. ارتفاع مستوى الادخارات الخاصة (تأثير بيجو).
2. عدم وجود حوافز للعمل والاستثمار وخاصة لحاملي السندات الحكومية
3. الأثر السلبي للضرائب الإضافية المطلوبة لأغراض تمويل الفوائد.
4. ارتفاع معدلات الفائدة.

كما ويمكن أن تؤثر الديون العامة للحكومة على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على مجموعة من العوامل الاقتصادية أهمها (العاني، 2018: 136):

1. **أثار الدين على الاقتصاد القومي**: للدين العام أثاراً هامة على الاقتصاد القومي وهذا يعتمد على مصدر الدين وكما يأتي:

أ. إذا كان مصدر الدين من الادخارات الخاصة بالأفراد فأن ذلك سوف يعمل على رفع مستوى الطلب الفعال مما ينعكس على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى رفع مستويات التوظيف.

ب. إذا كان مصدر الدين من الادخارات الخاصة بالمؤسسات العامة غير المصرفية فأن ذلك سوق يؤدي إلى تغيير جهات الاستثمار.

ج. إذا كان مصدر الدين من البنك المركزي او من المؤسسات المصرفية فأن ذلك سيؤدي إلى ضعف قدرة البنك المركزي والمصارف على خلق الائتمان الممنوح للأفراد فينعكس بشكل سياسة انكماشية، وذلك لأن هذه المؤسسات المصرفية والبنك المركزي تكون قادرة في العادة على رفع مستوى الطلب وخلق قوة شرائية.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة الترابطية بين اسعار النفط والدين العام في العراق خلال المدة (2004-2021)

أولاً. تحليل أسعار النفط العراقيAnalyzing of Iraqi Oil Prices: تعد أسعار النفط أحد المؤشرات الهامة والرئيسة الايرادات البلدان الريعية ومنها العراق، وتعتمد الموازنة العامة في العراق على الايرادات النفطية بنسبة تتجاوز حاجز الـ 90% من ايرادات النفط, وأغلب من القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي تعتمد على قطاع واحد والمتمثل بالقطاع النفطي، وإن التذبذب في أسعار النفط وخاصة في حالة الانخفاض يؤدي إلى انخفاض الايراد من العملات الصعبة وهذا يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للحكومة مما يؤدي إلى اللجوء إلى الدين العام, وتلك الديون تعمل على زيادة العبء على الموازنة وتؤثر سلباً على النفقات الاستثمارية, وترفع من مستوى معدلات البطالة (ابادى، ولفتة، 2020: 138)، والجدول رقم (1) يوضح اسعار النفط في العراق خلال المدة (2004-2021) وكما يأتي:

إذ يتضح من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) اسعار النفط خلال (2004-2021)، ويتضح أن أسعار النفط كانت متذبذبة خلال مدة الدراسة نتيجة تأثرها بالأحداث العالمية فضلاً عن ديناميكية السوق من خلال العرض والطب بلغ سعر برميل النفط (31.38) دولار في عام 2004 واستمرت بالارتفاع حتى بلغت (87.93) دولار في عام 2008 نتيجة ارتفاع الطلب على النفط الخام، ولكن نتيجة للازمة الاقتصادية التي حصلت في نهاية عام 2008 والمتمثلة بـ (أزمة الرهن العقاري) أدت إلى انخفاض اسعار النفط لتكون بسعر (59.40) وبمعدل نمو سالب (32%) في عام 2009 (ابادى، ولفتة، 2020: 139).

أما في عام 2012 فقد ارتفعت أسعار النفط لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط (106.01) دولار، ثم عاودت أسعار النفط إلى الانخفاض لتصل إلى (44.73) دولار لكل برميل في عام 2015 يعزى انخفاض أسعار النفط من أوائل 2015 إلى عوامل العرض، بما في ذلك ازدهار إنتاج النفط الأمريكي، وانحسار المخاوف الجيوسياسية، وتغير سياسات أوبك ومع ذلك، لعبت آفاق الطلب المتدهورة دورا أيضا، وخاصة من منتصف 2015 إلى أوائل عام 2016 وهذا ما يفسر جزئيا فشل انهيار أسعار النفط في توفير دفعة لاحقة للنشاط الاقتصادي العالمي.

ثم انخفض سعر النفط نسبياً ليصل إلى (49.3) دولار للبرميل الواحد وإن هذا الانخفاض يؤدي إلى انخفاض واردات العراق من الدولار (العملات الصعبة)، لأن النفط المصدر الأساسي للدولار في العراق (جابر، 2021: 67)

الجدول (1): أسعار النفط في العراق خلال المدة (2004-2021)

السنة	اسعار النفط (دولار)	معدل التغير% *
2004	31.38	-
2005	45.66	46
2006	54.20	19
2007	66.36	22
2008	87.93	33
2009	59.40	(32)
2010	75.65	27
2011	105.05	39
2012	106.01	1
2013	102.26	(4)
2014	91.63	(10)
2015	44.73	(51)
2016	36.10	(19)
2017	49.31	37
2018	65.60	33
2019	62.80	(4)
2020	40.69	(35)
2021	63.39	56

المصدر: اعداد الباحث، بالاستناد الى بيانات البنك الدولي على الموقع التالي: (/https://data.albankaldawli.org)

ويتضح من الشكل رقم (1) أن أسعار النفط قد ارتفعت في عام 2018 ليصل إلى (65.6) دولار للبرميل الواحد فضلا عن ارتفاع الصادرات النفطية إلى 4 مليون برميل، بعد أن كانت 3.3 مليون برميل عام 2017 وإن هذا الارتفاع ساهم في ارتفاع الايرادات النفطية ومن ثم ارتفاع الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي، ويتضح من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) معاودة سعر النفط للانخفاض عام 2020 فقد انخفض سعر برميل النفط إلى 40.69 دولار نتيجة احداث كورونا واتباع سياسة الاغلاق الدولي من قبل الدول والمنظمات العالمية وانخفضت معه الصادرات النفطية إلى 3.5 مليون برميل، وبالتالي فأن العراق ليس من شأنه أن يصدر الكميات التي يرغب بها نتيجة لارتباطه بالمنظمة النفطية أوبك (Almalah, 2022: 10).

لتعاود أسعار النفط بالارتفاع في نهاية المدة حيث بلغ سعر برميل النفط (63.39) دولار في عام 2021 وبمعدل نمو 56% نتيجة لانحصار فيروس كورونا واعادة تشغيل المصانع التي أُغلقت نتيجة الأحداث المرافقة لفيروس كورونا.

ومما سبق يتضح أن أسعار النفط عرضة للتقلبات نتيجة لعاملين مهمين أولها تأثيرات سوق النفط (الطلب والعرض عليه) وثانيهما (الأحداث العالمية الاقتصادية منها والأمنية والسياسة) وإن الاقتصاد العراقي يعتمد على ايراده الدولاري من النفط وبالتالي فأن التقلبات الحاصلة في أسعار النفط تؤدي إلى حدوث تقلبات في ايرادات العراق من الدولار وعلى ضوء ذلك يجب تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدولار كون الدولار عملة صعبة يساهم في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال التجارة الخارجية وخاصة الاستيرادات.

ثانياً. واقع الدين العام في العراق Actuality public debt in Iraq: يعد الدين العام أحد أدوات السياسة المالية والذي تلجأ لهُ الحكومات في حالة وجود عجز في موازنتها الحكومية ويتقسم الدين العام إلى دين داخلي ودين خارجي، وتعد مشكلة الدين الخارجي من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بسبب الاختلالات المالية التي يسببها والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الاختلالات الهيكلية والتي يعاني منها الاقتصاد العراقي وكذلك التدخل في الداخل من خلال إجبار الحكومة على تبني برامج اقتصادية تؤثر سلباً على مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة والمتوسطة الدخل، بسبب سياسات التقشف وخفض مستوى الانفاق العام، فضلا عن ايقاف التوظيف وتقليل الدعم الحكومي للكثير من السلع الأساسية التي تطالب المؤسسات المالية الدولية بتطبيقها، وتصنف ديون العراق في خمس مجموعات رئيسية والتي تتمثل بما يأتي (فاضل ومحمود، 2021: 55-56):

1. مجموعة دول نادي باريس.
2. مجموعة دول خارج نادي باريس.
3. مجموعة دول الخليج.
4. مجموعة الدائنون التجاريون.
5. مجموعة الديون المعلقة.

وتوجه العراق بعد عام 2003 نحو معالجة هذه الديون من خلال لجوؤه إلى نادي باريس لتخفيضها وتقسيمها بشكل مراحل، والجدول رقم (2) يوضح تطورات الدين العام في العراق خلال المدة (2004-2021) وكما يأتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 219-231
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.12

الجدول (2): تطورات الدين العام في العراق خلال المدة (2004-2021) (مليون دولار)

السنة	الدين الخارجي (1)	معدل التغير *	الدين الداخلي (2)	معدل التغير *	اجمالي الدين العام (3)	(1/3) % *	(2/3) % *
2004	127931.97	-	4171.84	-	132103.8	97	3
2005	100379.50	(22)	4479.59	7	104859.1	96	4
2006	64815.13	(35)	3848.25	(14)	68663.38	94	6
2007	74767.15	15	4141.71	8	78908.86	95	5
2008	64499.15	(14)	3734.76	(10)	68233.91	95	5
2009	6494.53	(90)	7208.59	93	13703.12	47	53
2010	57805.84	790	7846.84	9	65652.68	88	12
2011	62628.49	8	6364.84	(19)	68993.33	91	9
2012	64427.96	3	5615.37	(12)	70043.33	92	8
2013	101209.02	57	4052.79	(28)	105261.8	96	4
2014	59873.31	(41)	8164.68	101	68037.99	88	12
2015	60907.46	2	27543.11	237	88450.57	69	31
2016	53267.60	(13)	40069.59	45	93337.19	57	43
2017	61785.00	16	40269.25	0	102054.3	61	39
2018	41138.56	(33)	35383.18	(12)	76521.74	54	46
2019	52098.57	27	32429.36	(8)	84527.93	62	38
2020	51708.89	(1)	5435.41	(83)	132103.8	90	10
2021	25262.67	(51)	48215.45	787	104859.1	34	66

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى:

(1) وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام، سنوات مختلفة، (2004-2021).

(2) البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الاحصائي، 2023.

* تم استخراج القيم من قبل الباحث.

الأرقام بين الأقواس تعني أن القيم سالبة.

يتضح من خلال الجدول رقم (2) تطورات الدين العام في العراق خلال المدة (2004-2021) بشقيه الداخلي والخارجي ويتضح إنه كان يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة نتيجة للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط على المستوى العالمي والتي تؤثر بشكل كبير على الايرادات المالية للحكومة، وذلك لأن الايرادات المالية في العراق تعتمد بشكل كبير على الايراد النفطي، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى اللجوء إلى الدين العام (كاظم ومحمد، 2023: 627).

إذ يوضح الجدول رقم (2) أن الدين الخارجي بلغ (127931.97) مليون دولار في عام 2004 بنسبة 97% من اجمالي الدين العام، لينخفض الدين العام ويصل إلى (100379.50) مليون

دولار في عام 2005 بمعدل نمو (22-) نتيجة لارتفاع أسعار النفط وحدوث فائض في الموازنة العامة في العراق.

أما خلال المدة (2008-2009) فقد انخفض مستوى الدين الخارجي ليبلغ (64499.15، 6494.53) مليون دولار ليصبح بمعدل نمو سالب (90-%) ويشكل نسبة 47% فقط من اجمالي الدين العام في عام 2009، حيث كان الدين الداخلي يساهم بنسبة 53% من اجمالي الدين العام ويتنامى بمعدل 96% ليصل إلى (7208.59) مليون دولار بعد أن كان يساهم بنسبة 5% فقط من اجمالي الدين العام وبمبلغ (3734.76) مليون دولار في عام 2008، ويعود هذا التذبذب في الدين العام بين الارتفاع والانخفاض نتيجة التقلبات الحاصلة في أسعار النفط على المستوى العالمي والتي تؤثر على ايرادات الحكومة المالية وذلك لأن أغلب الايرادات التي تمول الموازنة العامة في العراق هي ايرادات نفطية (كاظم ومحمد، 2023: 627).

وارتفع الدين العام في العراق ليصل إلى (68037.99) مليون دولار في عام 2014 ليشكل الدين الخارجي 88% والدين الداخلي 12% ويعزى ذلك الارتفاع في الدين العام إلى الأزمات السياسة والأمنية التي أثقلت كاهل الحكومة العراقية، فضلاً عن ارتفاع مستويات الانفاق العسكرية وهذا ما أدى إلى ارتفاع مستوى الدين العام (شلال، 2020: 9).

ليستمر الدين العام في الارتفاع ويصل إلى (93337.19) مليون دولار في عام 2016 وتساهم الديون الخارجية بنسبة 57% والديون الداخلية بنسبة 43% والسبب في ذلك يعود نتيجة العجز الحاصل في الموازنة العامة للحكومة ويعود هذا العجز إلى انخفاض أسعار النفط مما استدعى إلى لجوء الحكومة إلى اللجوء الى البدائل لتمويل موازنتها العامة (الشمري، 2022: 146).

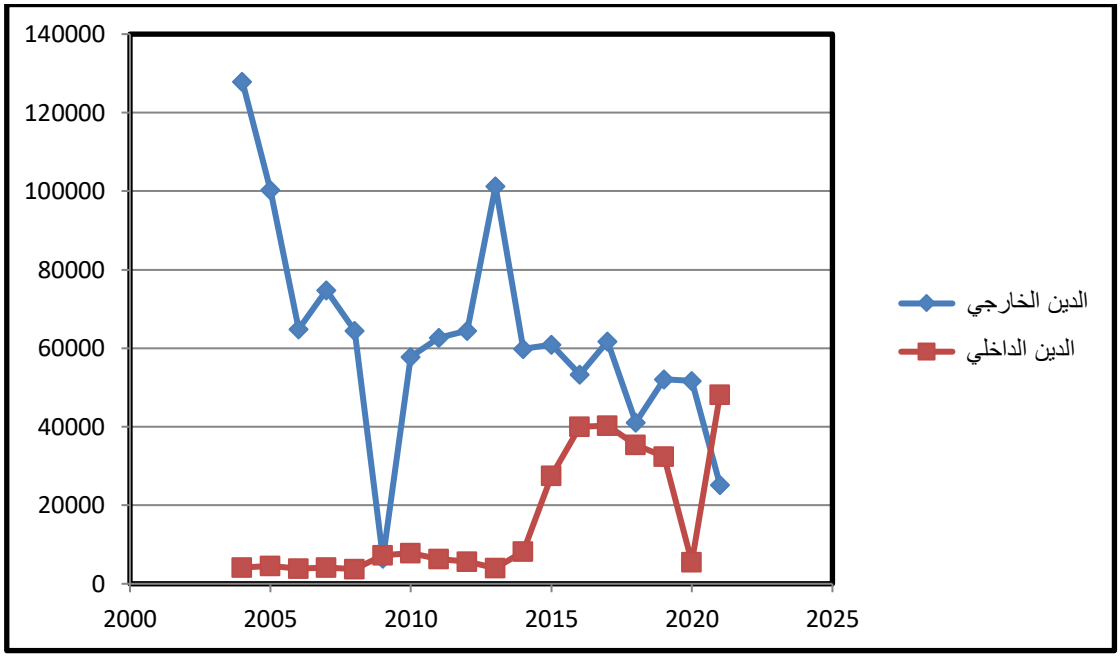

الشكل (1): تطورات الدين العام في العراق خلال المدة (2004-2021)

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد إلى الجدول رقم (2).

ويتضح من خلال الشكل رقم (1) أن الدين الخارجي كان متذبذباً طيلة مدة الدراسة وإن الاتجاه العام لهُ كان يتجه نحو الانخفاض والسبب في ذلك يعود إلى اتفاق الحكومة العراقية مع نادي باريس إلى تخفيض الدين العام بنسبة تصل إلى 80%، حيث إن أغلب الديون التي كانت تثقل الاقتصاد

العراقي قبل عام 2003 تتمثل بديون بغيضة لم يستفد منها الاقتصاد العراقي وتطالب الحكومات العراقية المتعاقبة على الغائها.

ويتضح من خلال الجدول رقم (2) أن الدين العام في العراق وصل إلى (132103.8) مليون دولار في عام 2020 ويعود السبب في ذلك إلى حدوث الصدمة المزدوجة والتي تمثلت بأحداث فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط التي أثرت على الايرادات المالية للاقتصاد العراقي، أما في عام 2021 فقد انخفض الدين الخارجي ليصل إلى (25262.67) مليون دولار ويساهم بنسبة 34% بعد أن كان (51708.89) مليون دولار في عام 2020 نتيجة لارتفاع لتقليص نفقات الحكومة العراقية بسبب انخفاض أسعار النفط.

ثالثاً. دور اسعار النفط في تقلب الدين العام في العراق:

The role of oil prices in fluctuation public debit in Iraq:

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية والتي تساهم فيها الايرادات النفطية بنسبة تتجاوز حاجز الـ 90% وهذا ما ذكرناه سابقاً، وبالتالي فأن الانخفاض الحاصل في الأسعار النفطية يشكل عبء على الاقتصاد العراقي ويؤدي الى انخفاض ايراداته وبالتالي يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة بحيث تصبح الايرادات العامة غير قادرة على تغطية النفقات العامة وهذا ما يؤدي إلى لجوء الحكومة العراقية الى الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي مما يشكل عبئاً على الاقتصاد العراقي والجدول رقم (2) يوضح اسعار النفط والدين العام في العراق خلال المدة (2004-2021) وكما يأتي:

إذ يوضح الجدول رقم (2) أن الدين الخارجي بلغ (127931.97) مليون دولار في عام 2004 بنسبة 97% من اجمالي الدين العام، لينخفض الدين العام ويصل إلى (100379.50) مليون دولار في عام 2005 بمعدل نمو (22-) نتيجة لارتفاع أسعار النفط ووصولها إلى 45 دولار لكل برميل في عام 2005 بعد أن كانت 31 دولار في عام 2004.

ويتضح من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) أن أسعار النفط قد ارتفعت ووصلت إلى (75.65) دولار في عام 2010 لينخفض مستوى الدين العام الى (65652.68) مليون دولار، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة الايرادات النفطية التي رفعت من مستوى الايرادات العامة وهذا ساهم في حدوث فائض فعلي في الموازنة العامة للعراق في عام 2010.

أما خلال المدة (2014- 2016) فقد تعرض الاقتصاد العراقي إلى حدوث انخفاض في ايراداته العامة نتيجة لانخفاض الايرادات النفطية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط من جهة وانخفاض كمية التصدير من جهة ثانية بسبب سيطرة المجاميع المسلحة على بعض الحقول النفطية غرب البلاد، حيث كانت أسعار النفط في تلك المدة (91.63 دولار، 44.73 دولار، 36.10 دولار) على التوالي ليرتفع مستوى الدين العام ويصل إلى (93337.19) مليون دولار في عام 2016 بعد أن كان (68037.99) مليون دولار عام 2014، نتيجة ارتفاع مستوى النفقات العامة للحكومة بسبب الارتفاع الحاصل في النفقات العسكرية من أجل القدرة على إعادة السيطرة على الأراضي التي انعدم فيها المستوى الأمني (كاظم ومحمد، 2023: 627-628).

ثم ارتفعت أسعار النفط عام 2018 حيث بلغ سعر البرميل (65.60) دولار وفي المقابل اتبع السياسة المالية في العراق سياسة انكماشية من خلال خفض مستوى النفقات العامة نتيجة لارتفاع

مستوى الديون من جهة وانخفاض الايرادات من جهة أخرى وقابل تلك الزيادة في أسعار النفط حدوث انخفاض في مستوى الدين العام حيث بلغ الدين العام (76521.74) مليون دولار في عام 2018.

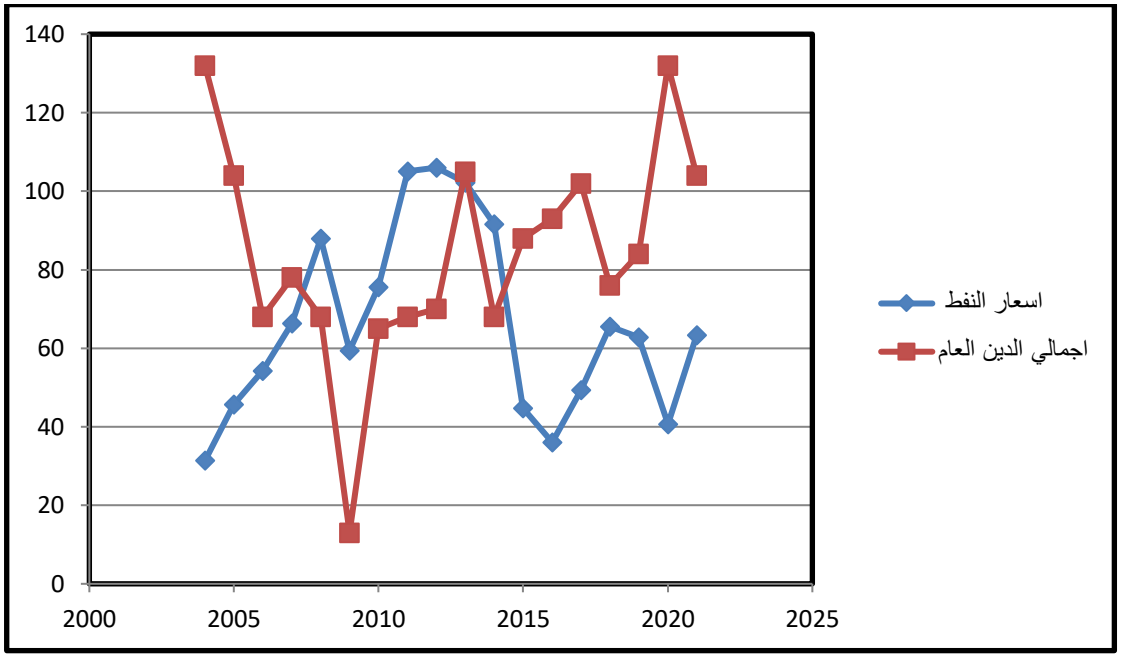

الشكل (2): العلاقة بين اسعار النفط والدين العام في العراق خلال المدة (2004-2021)
المصدر: اعداد الباحث بالاستناد إلى الجدول رقم (2).

ويتضح من خلال الشكل رقم (2) أنه خلال المدة (2020-2021) فقد انخفض سعر النفط على المستوى العالمي حيث بلغ سعر البرميل (40.69) دولار في عام 2020 بعد أن كان (62.80) دولار في عام 2019 وأن هذا الانخفاض في أسعار النفط جاء كنتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة كورونا فضلاً عن التزام العراق بتخفيض الانتاج النفطي حسب مقررات اوبك (البنك المركزي العراقي، 2020، 45) وساهم ذلك في انخفاض الايرادات النفطية مما أدى إلى حدوث عجز في الموازنة ولجوء الحكومة إلى الاستدانة وأدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الدين العام إلى (132103.8) مليون دولار ليصل إلى أعلى نسبة له خلال مدة الدراسة (لاحظ الشكل(4)، وهذا نتيجة الصدمة المزدوجة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا التي رفعت من مستوى الانفاق وخاصة الانفاق على القطاع الصحي.

لتعاود أسعار النفط الارتفاع وتصل إلى (63.39) دولار لكل برميل في عام 2021 وهذا ما أدى إلى انخفاض مستوى الدين العام ليبلغ (104859.1) مليون دولار.

ومما سبق يتضح إن الاقتصاد العراقي يتخذ الاقتصاد الريعي من خلال اعتماده الكبير على الصادرات النفطية في تمويل ايراداته وإن التقلبات في اسعار النفط تؤدي إلى حدوث تقلبات في الايرادات العامة مما تؤدي إلى حدوث اختلالات في هيكل الموازنة العامة تجعل عجزها بشكل كبير في حالة انخفاض أسعار النفط، وبالتالي يجب العمل على اتباع سياسات اقتصادية تساهم في التنويع الاقتصادي من خلال رفع مستوى الانتاج والتصدير، فضلاً عن العلاقة العكسية الواضحة بين اسعار النفط والدين العام، لذلك يجب اتباع سياسة الضبط المالي للمديونية في الاقتصاد العراقي بحيث تجعل الدين العام لا يتجاوز نسبة 60% من الناتج المحلي الاجمالي وإن توجه أغلب الديون إلى الاستثمارات من خلال الاعتماد على القاعدة الذهبية للضبط المالي بغية رفع مستوى النمو الاقتصادي الذي يحرك

النشاط الاقتصادي ويرفع مستوى التشغيل والتصدير وينوع من مصادر الدخل ويخفف من مستوى الانكشاف للاقتصاد العراقي، فضلاً عن اقامة صناديق سيادية (نفطية) تساهم في حل المشكلات والازمات الاقتصادية في العراق منها (انخفاض العوائد النفطية).

ومما سبق يتضح أن أسعار النفط عرضة للتقلبات نتيجة لعاملين مهمين أولها تأثيرات سوق النفط (الطلب والعرض عليه) وثانيهما (الاحداث العالمية الاقتصادية منها والامنية والسياسة) وإن الاقتصاد العراقي يعتمد على ايراده الدولاري من النفط وبالتالي فأن التقلبات الحاصلة في أسعار النفط تؤدي إلى تقلبات في ايرادات الدولار العراقية من النفط، وعلى ضوء ذلك يجب تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدولار كون الدولار عملة صعبة يساهم في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال التجارة الخارجية وخاصة الاستيرادات.

المحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن الاقتصاد العراقي يتخذ صفة الريعية من خلال اعتماده الكبير على القطاع النفطي في تمويل ايراداته وإن التقلبات في اسعار النفط تؤدي الى حدوث تقلبات في الايرادات العامة مما تؤدي إلى حدوث اختلالات في هيكل الموازنة العامة تجعل عجزها بشكل كبير في حالة انخفاض أسعار النفط.
2. إن الديون الداخلية والخارجية ناجمة عن عجز متكرر في الموازنة العامة للحكومة بسبب التقلبات الحاصلة في الايرادات النفطية.
3. ارتبط الدين العام الداخلي والخارجي للعراق بأسعار النفط فعند ارتفاع وانخفاض أسعار النفط فأن أثر ذلك ينتقل بشكل مباشر على حجم الدين العام.

ثانياً. التوصيات:

1. يجب على القائمين على وضع السياسات الاقتصادية في العراق العمل على اتباع سياسات اقتصادية تساهم في التنويع الاقتصادي من خلال رفع مستوى الانتاج.
2. يجب تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدولار كون الدولار عملة صعبة ويساهم في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال التجارة الخارجية وخاصة الاستيرادات.
3. على واضعي السياسات الاقتصادية في العراق العمل على إتباع سياسات اقتصادية تساهم في التنويع الاقتصادي من خلال رفع مستوى الإنتاج.
4. القيام بتنفيذ استراتيجيات تحوط فعالة وإنشاء صناديق نفطية لتخفيف السلبيات الناجمة من آثار الصدمات في أسعار النفط واتباع السياسة الأكثر استدامة وقابلية للتطبيق من قبل صانعي السياسات للتركيز على تطوير موارد الطاقة غير التقليدية كمصدر بديل للدخل لمصدري النفط ومستورديه على حد سواء.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. رزقة سيدي عمر، غريب بولرباح (2020)، أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (دراسة تحليلية قياسية 2000-2018)، مجلة المؤسسة، مجلد 9، العدد 1، ص. ص 393-407.

2. عزيزة محمد عبدالله عبيد (2015)، أثر الدين العام على الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997-2013، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
3. فذ كامل كايم علي العبيدي، (2022)، استجابة متغيرات السياسة النقدية والمالية لتقلبات أسعار النفط لدول مختارة للمدة (1990 – 2019)، اكروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
4. اسراء صادق كاظم، أ م. د غفران حاتم علوان (2020)، تأثير الدين العام على الاستقرار المالي في العراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد 26، العدد 121، ص. ص 335-368.
5. المصطفى بنتور (2018)، حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: اسقاطات على حالة الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 47، ابو ظبي – الامارات العربية المتحدة.
6. عماد محمد علي العاني، (2018)، اقتصاديات المالية العامة، بغداد.
7. عماد محمد علي العاني، (2018)، السياسات المالية والتدخل الحكومي، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد.
8. مصطفى كاظمي نجف ابادى، كرار يونس لفتة (2020)، أثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في العراقي للفترة (2008-2018)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 3، ص131-151.
9. (البنك الدولي، https://blogs.worldbank.org/)
10. شيماء عادل فاضل وحاتم فهد محمود، (2021)، تحديات المديونية الخارجية في العراق بعد عام 2003، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، ص 49-66.
11. سيماء حسن محمد علي الشمري (2022)، الدين العام الداخلي وأثره في اسعار الفائدة للمصارف العراقية للمدة (2004-2020)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 11، العدد 42.
12. عمار عبد الهادي شلال (2020)، أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية – العراق حالة دراسية – للمدة (2006-2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 12، العدد 28.
13. بيدا جواد كاظم، م. م. علاء جاسم محمد (2023)، قياس أثر الدين العام على سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد 15، العدد 46، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Al-amlah, hamed A. Kh., the role of oil industry in the Iraqi economy from 2005-2020/ analysis study, no.36, Iraq, 2022.